

وزارة العدل
الجمهورية اللبنانية



مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية

الإجتماع الوزاري الأوّل حول تطوير المبادئ العربية للقضاء الصالح

بيروت، الجمهورية اللبنانية

20 آب/أغسطس 2008

البيان الختامي

بدعوة من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع للمكتب الإقليمي العربي في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) وبرعاية كريمة من معالي وزير العدل في الجمهورية اللبنانية الأستاذ إبراهيم نجّار، عقدت مجموعة تحضيرية مصغّرة من وزراء العدل العرب إجتماعها الأوّل في بيروت (لبنان) بتاريخ 20 آب/أغسطس 2008 في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية بمشاركة وزراء العدل في المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية اللبنانية، والسلطة الفلسطينية، والجمهورية اليمنية وممثّل عن وزير العدل في المملكة المغربية.

يأتي هذا الإجتماع في إطار مبادرة ذاتية لعدد من وزراء العدل العرب تبلورت نتيجة مشاورات إقليمية بدأت بمناسبة إنعقاد **المؤتمر الإقليمي لدعم تطبيق إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد** الذي عقد في منطقة البحر الميّت (الأردن) بتاريخ 21-23 كانون الثاني/يناير 2008، واستمرّت حتى **المؤتمر الإقليمي الثاني للعدالة** الذي عقد في الدوحة (قطر) بتاريخ 27-28 نيسان/أبريل 2008.

وقد إرتضى عدد من وزراء العدل العرب بموجب هذه المشاورات أنّ يشكّلوا مجموعة وزارية مصغّرة تتولى التحضير والتنسيق والإشراف على تطوير إطار عربي من المبادئ والمعايير ومؤشرات الرصد (benchmarks) الخاصة بالقضاء بحيث يساهم هذا الإطار في:

(1) تعزيز قدرة صانعي القرار، لا سيّما في وزارات العدل والسلطات القضائية، على رسم السياسات والخطط التطويرية بصورة علمية من خلال تمكينهم من قراءة واقع القضاء بصورة موضوعية وتحليلية وبالتالي تحديد الحاجات والأولويات بشكل منهجي ومدروس،

(2) قياس الآداء القضائي دوريا وبالتالي إتاحة الفرصة لرصد التقدّم الحاصل في مجالات الإصلاح القضائي.

أهمية هذا الإطار الإرشادي تنبع من إقتناع الدول العربية بعمق الحاجة الى تعزيز الدفع في عملية التحديث والتطوير في المجال القضائي، في ضوء مستجدّات العولمة وتقارب الشعوب وانفتاحها على قيم العدالة وحقوق الإنسان، وفي إطار احترام

ما استقر عليه التوافق الدولي من مبادئ ومعايير وممارسات فضلى في مجال حقّ الإنسان في إقامة العدالة، وفي ضوء التأكيد العلمي المتزايد حول علاقة وتأثير الآداء القضائي على التنمية والتقدّم، وعلى تعزيز الثقة بين المواطنين وحكوماتهم.

حيث أنّه وبالرغم من الجهود القائمة في المنطقة العربية حاليا على المستويين الوطني والإقليمي من أجل تطوير مرفق العدالة، والتي حقّقت خطوات متقدّمة في أكثر من مجال، ما زال هناك حاجة مؤكّدة الى مقاربة رصدية متكاملة لأداء القضاء بما يعزّز قدرة صانعي السياسات على توصيف المعوقات والتحدّيات وتحديد الحلول بصورة فعّالة، فضلا عن قياس الآداء القضائي بشكل منهجي ودوري.

بالطبع، لا يسعى هذا الإطار الارشادي الى إستبدال المبادئ والمعايير والأطر الدولية والإقليمية الخاصة بالقضاء بل على العكس فهو يسعى الى البناء عليها، وتبويبها، ثمّ التدرج في ترتيبها وتفصيلها الى معايير قابلة للقياس والتحليل الموضوعي لتشكّل عناصر رصدية (benchmarks) في عملية الإصلاح القضائي. كما ويسعى هذا الإطار الإرشادي الى الإستفادة من التجارب الناجحة النابعة من تاريخ الحضارة العربية بقيمها الدينية والإجتماعية الغنية التي تشكّل بيئة صالحة لبناء قضاء نموذجي يحقّق العدالة وفق هذه المبادئ والمعايير والأطر الدولية والإقليمية.

بناء عليه، فقد ناقش المجتمعون مجموعة من الأفكار بهدف وضع خطة عمل لتطوير هذا الإطار الإرشادي وقد خلصوا في نهاية الإجتماع الى التوصيات التالية:

إنطلاقا من **وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح** الصادرة عن القمة العربية السادسة عشرة المنعقدة في تونس سنة 2004، والداعية الى احترام سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وضمان استقلال القضاء،

واستنادا الى التوصيات الصادرة عن مجلس وزراء العدل العرب وتلك الصادرة في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، لا سيّما إعلان البحر الميّت الصادر عن وزراء العدل المجتمعين بمناسبة انعقاد **المؤتمر الإقليمي لدعم تطبيق إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد** في منطقة البحر الميّت (الأردن) بتاريخ 21-23 كانون الثاني/يناير 2008، والداعي الى تفعيل جهود تعزيز حكم القانون في المنطقة العربية،

وتعبيرا عن الإقتناع بأن القضاء هو ركيزة حكم القانون ومدخل أساسي من مداخل الإصلاح بشكل عام، لأنّه يشكّل الضمانة الحقيقية لحقوق الأفراد وحريّاتهم ومحرّك فعّال من محرّكات النمو الإقتصادي وجذب الإستثمارات والمحافظة عليها، وأحد الضمانات ضد الفساد وضد إساءة إدارة الشؤون والأموال العمومية، والمنظومة الأساس التي يستند اليها أمن المواطنين واستقرارهم،

- يؤكد الوزراء المشاركون على أهميّة المبادئ الدولية والإقليمية الخاصة بالقضاء ودورها في إرشاد عمل السلطات القضائية في الدول العربية، مثل مبادئ الأمم المتّحدة الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية (1985) ومبادئ بنجالور للسلوك القضائي الصادرة عن الأمم المتّحدة أيضا (2002) ووثيقة الشارقة لأخلاقيات القاضي (2007) الصادرة عن رؤوساء إدارات التفتيش القضائي في الدول العربية، ووثيقة الرياض للقاضي العربي (2007) الصادرة عن رؤوساء معاهد التأهيل والتدريب القضائي في الدول العربية وغيرها من الوثائق والمبادئ والمعايير ذات الصلة،

- ويؤكّدون أيضا ضرورة العمل على تطوير إطار إرشادي متكامل، مبني على منهجيات علمية حديثة في مجال القياس وتقييم الجودة يستند الى مجموع هذه المبادئ والمعايير في ضوء ما استقرّ عليه التوافق الدولي، ويستقي من التجارب المتميّزة في تاريخ الحضارة العربية بقيمها الدينية والإجتماعية، وذلك بهدف تعزيز قدرة صانعي القرار على القراءة التحليلية لواقع العمل القضائي بشكل علمي وموضوعي والتي يتمّ في ضوئها رسم السياسات الهادفة الى تطوير الآداء القضائي في خدمة العدالة وحكم القانون بما يتلائم مع حاجات وأولويات الدول العربية،
- ويؤكّدون أيضا أن هذا الإطار الإرشادي يشكّل أيضا معايير ومؤشرات قابلة للقياس لرصد جودة الآداء القضائي وتقييم مدى التقدّم في مجال الإصلاح القضائي،
- ويعلنون تثبيت إنشاء هذه المجموعة الوزارية التحضيرية المصغّرة كلجنة دائمة للإشراف على أعمال تطوير هذا الإطار الارشادي على أن يقوم الوزراء بتكليف خبير من كلّ دولة لتنسيق أعمال إعداد هذه الوثيقة في إطار مجموعة عمل فنّية إقليمية،
- ويوجّهون الدعوة لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع للمكتب الإقليمي العربي في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي الى وضع وتنفيذ خطة عمل وفق الخطوط التي تمّ التوافق عليها أثناء الإجتماع من أجل الإستعانة بخبراء عرب ودوليين لتطوير هذا الإطار الإرشادي وعرضه على المجموعة الوزارية التحضيرية المصغّرة لاعتماده ومن ثمّ عرضه أثناء المؤتمر الإقليمي للعدالة الذي سيعقد في باريس أواسط سنة 2009 بدعم من الجمهورية الفرنسية ودولة قطر، بحيث يتمّ التوافق عليه تمهيدا لعرضه أمام مجلس وزراء العدل العرب بغية إعتماده كآداة رصدية متقدّمة في مجال رسم سياسات الإصلاح القضائي وقياس الاداء والتقدّم الحاصل في هذا المجال،
- ويلفتون انتباه صناديق الدعم العربية والجهات المانحة الدولية الى أهمية هذه المبادرة في زيادة الدفع نحو تعزيز حكم القانون والعدالة وحماية حقوق الإنسان والحريّات العامّة، والمشاركة في تشجيع الإستثمار وتحقيق التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية في المنطقة، وصولا الى تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

وفي الختام، يقدّم وزراء العدل المشاركون وممثّلوهم جزيل الشكر والتقدير لمعالي وزير العدل في الجمهورية اللبنانية الأستاذ إبراهيم نجّار على رعايته الكريمة لهذا الإجتماع، موصول بالشكر لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع للمكتب الإقليمي العربي في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي على جهوده في تحضير وتنظيم هذا اللقاء الوزاري الأول من نوعه في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية.

بيروت في 20 آب/أغسطس 2008